



Center **مركز**
AZA

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies



المرصد

شؤون صهيونية

2016/05/14م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

جدول المحتويات

- تل أبيب تُقر: جولة قتال أخرى ستؤلم إسرائيل أكثر ممّا ألمتها "الجرف الصامد" ولكنها ستجلب على غزة خراباً من المشكوك أن تتمكن من الانتعاش منه3
- رئيس مجلس الأمن الإسرائيلي السابق: الخطوات الإحادية الجانب تلحق ضرراً بالغاً بإسرائيل..ويجب التوصل لاتفاق مع الفلسطينيين.....4
- مصادر أمنية بتل أبيب: واشنطن أخفقت باليمن والحملة العسكرية السعودية هي أنباء جيدة لإسرائيل ويتحتم عليهم منع الحوثيين من السيطرة على باب المندب.....5
- شبكات اللوبي الإسرائيلي في الدهايز الأوروبية6
- على إسرائيل وضع خطة استراتيجية للخمسين سنة القادمة تحدد فيها رؤياها السياسية الاقتصادية والاجتماعية وبالاساس الحدود أين تبدأ وأين تنتهي.....9
- الوحدات السرية لجيش الاحتلال: فرق المستعربين ومتابعة قصور العرب.....11



تل أبيب تُقر: جولة قتال أخرى ستؤلم إسرائيل أكثر ممّا أمّتها "الجرف الصامد" ولكنّها ستجلب على غزّة خراباً من المشكوك أن تتمكن من الانتعاش منه

الناصره - "رأي اليوم" - من زهير أندراوس: 2016\5\14

رأى مُحلل الشؤون العسكريّة في القناة العاشرة بالتلفزيون الإسرائيليّ، ألون بن دافيد، أنّه في الأسابيع الأخيرة الماضية أصابت رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، نوبة الكشف عن إسرارٍ أمنيّة، التصريح المتبجح الذي كشف النقاب عمّا كان يُعتبر أحد الأسرار الدفينة لإسرائيل: تطوير تكنولوجيا لاكتشاف الأنفاق، الحق بالدولة العبريّة ضرراً أمنياً فورياً، لافتاً إلى أنّ هذا التصريح أضاء كلّ مصابيح التحذير لدى رجال حماس ودفعهم إلى أن يفهموا بأنّ كشف النفق قبل بضعة أسابيع لم يكن صدفة، ففتحوا عيونهم ورأوا مائة آليّة هندسية للجيش الإسرائيليّ تعمل على حدود القطاع، وجمعوا الواحدة بالأخرى فإذا بهم يفهمون بأنّه يُحتمل أن يكون لدى إسرائيل حلّ تكنولوجي لأنفاقهم.

وتابع قائلاً، نلاً عن مصادر عسكريّة رفيعة، أنّ هذا التصريح أدخل الذراع العسكري لحماس في معضلة: فهل يقعدون جانباً وينظرون إلى إسرائيل وهي تكتشف واحداً إثر آخر الأنفاق التي حفروها من غزّة؟ أم أنّ يسارعوا لاستخدام هذه الأنفاق وتصدير العمليات إلى داخل إسرائيل من خلالها؟

وشدّد المُحلل، نقلاً عن المصادر عينها، أنّه في جهاز الأمن يُقدّرون بأنّه منذ الجرف الصامد أنهت حماس حفر عدد لا بأس به من الأنفاق التي تصل إلى الأراضي الإسرائيليّة، ورممت بضعة أنفاق أخرى هدمت جزئياً في الجرف الصامد. ولفت إلى أنّه في حماس وفي إسرائيل على حدّ سواء يفهمون بالضبط ماذا سيكون معنى إصدار عملية كهذه: جولة قتال أخرى، تؤلم إسرائيل أكثر ممّا أمّتنا الجرف الصامد، ولكن ستجلب على غزّة خراباً من المشكوك فيه أن تتمكن من الانتعاش منه.

وأشار إلى أنّه يوجد الآن للذراع العسكري حجة أقوى بكثير: ملايين الدولارات وآلاف ساعات العمل التي بذلت في الأنفاق من شأنها أن تضيع هباءً منثورًا إذا كانت إسرائيل تعلّمت كيف تكتشفها، وفي هذه الإثناء اختار الذراع العسكري إطلاق الإشارات: إطلاق نار قذائف الهاون بجوار قوات الجيش الإسرائيلي، ليرسم لإسرائيل بأنّها توشك هنا على تجاوز الخط.

أمّا إسرائيل فعلى وعي تام بمعضلة حماس، ولكن ليس للجيش أي نية لوقف الجهود للعثور على الأنفاق. ولكن، تابع المُحلل، لدى إسرائيل خياراً آخر: فإلى جانب المقدم الذي يحفر الآن كي يكشف عن الأنفاق يمكن أن تمد لغزّة يد إنسانية تعطيها أملاً.

بالإضافة إلى ذلك، شدّد بن دافيد، على أنّ ميناء في غزّة سيُحرر إسرائيل أخيراً من مسؤولية إطعام سكان القطاع، أو توفير الاسمنت والحديد، وهو يُعطي غزّة استقلالاً وينتج عزلاً بينها وبين الضفة، الأمر الذي سيخدم إسرائيل فقط، إذ أنّ الحديث يدور عن مجموعتين سكانيتين، إقليميين ومشاكل مختلفة جوهرية تتطلب سياسة مختلفة ومنفصلة، على حدّ تعبيره. وبرأيه، يُمكن للموافقة الإسرائيليّة على الميناء أن ترفع علاقات تل أبيب مع غزّة إلى مسارات أخرى. وأوضح المُحلل أنّه ينبغي التحرر منذ الآن من القول العليل بأنّه لا مجال للحديث مع من لا يعترف بنا، فالناس يتحدثون مع الأعداء ومع الأندال على حدّ سواء، إذا كان هؤلاء هم الجيران الذين ينبغي أن تتحقق معهم هدنة.

أما البديل، تابع، فهو مواجهة أخرى تؤدي بنا بالضبط إلى ذات النقطة، باستثناء أنّها ستفعل ذلك مع عددٍ أقل ببضع عشرات من الإسرائيليين ممّن لن يتمكنوا من مواصلة حياتهم. هكذا أيضاً في الضفّة الغربيّة: فالجيش والمخابرات الإسرائيليّة، إلى جانب سياسة مكبوحه الجماع يقودها وزير الأمن نجحاً في أن يخفضها جدّاً عدد العمليات.

ولفت إلى أنه في نيسان (أبريل) انخفض عدد العمليات إلى الحجم الذي كان عليه قبل تشرين الأول (أكتوبر) من السنة الماضية، مُوضحاً أنّ ظاهرة "إرهاب" الأفراد لا توشك على الاختفاء تمامًا، ولكنها في ميل هبوط، وكذلك أجهزة الأمن الفلسطينية، التي بتوجيه من محمود عباس عززت التعاون مع إسرائيل، ساهمت في ذلك. ولكن هنا أيضًا، كما يحذر الجيش، لن تكفي جهود الإحباط، فإذا لم تعرف إسرائيل كيف تتصدر خطوات تعطي أيضًا أملاً للفلسطينيين، فسيؤدي الإحباط إلى انفجار متجدد.

ومقابل الجيش الإسرائيلي، فإنّ رئيس المخابرات المنصرف، يورام كوهين، حرص في كلمته الوداعية أمام الحكومة على التقليل من مساهمة أجهزة الأمن الفلسطينية والتعارض مع موقف الجيش.

وخلّص المُحلل الإسرائيليّ إلى القول إنّه كجهاز له مهمة أساسية واحدة، منع "الإرهاب"، اتخذ جهاز المخابرات دومًا صورة من لديه رؤية ضيقة، رؤية تنظر إلى العالم عبر منشور إحباط "الإرهاب"، ويخيل أنه في سنوات يورام كوهين الخمسة، تقلصت هذه الرؤية أكثر فأكثر، على حدّ تعبيره.

رئيس مجلس الأمن الإسرائيلي السابق: الخطوات الأحادية الجانب تلحق ضررًا بالغًا بإسرائيل.. ويجب التوصل لاتفاق مع الفلسطينيين

أمد/ تل أبيب: 14\5\2016

قال رئيس "مجلس الأمن القومي" الإسرائيلي السابق الجنرال الإسرائيلي يعقوب عميدرور، في مقال له بصحيفة "إسرائيل اليوم"، إنه يعارض قيام إسرائيل بخطوات أحادية الجانب تجاه الفلسطينيين، لأن الصراع معهم يمر بلحظة حاسمة، ويجب التوصل معهم إلى اتفاق دائم إذا كان المستقبل واضحًا، بعكس حالة التشويش السائدة حاليًا.

وأضاف عميدرور، أن الوضع الحالي للصراع مع الفلسطينيين يعيدنا إلى سنوات الألفين، وتحديدًا عام 2002، حين كانت ذروة العمليات الفلسطينية، بينما نعيش اليوم في 2016 هجمات السكاكين، وهذه الهجمات بنوعها ليست مرتبطة بطبيعة العملية السلمية القائمة بين الجانبين، وهو ما يعني أنه لا مكان لأجواء التفاؤل لديهما، وقد تنتج عنها مخاوف جديدة بين الإسرائيليين، وصولًا إلى حالة من الإحباط وانعدام القدرة على معرفة الطريق الصحيحة لإجراء تغيير جوهرى تجاه الفلسطينيين، مما قد يدفعهم باتجاه الذهاب إلى حلول أحادية جزئية مع الفلسطينيين كرد على الصعوبات التي يواجهها الإسرائيليون اليوم.

وأشار الكاتب إلى أن الخطوات الأحادية المتوقعة من الإسرائيليين تتمثل في خطين متناقضين، أولهما تأييد إقامة الدولة الفلسطينية من الإسرائيليين الذين يزعمون أنه لا يمكن التوصل مع الفلسطينيين إلى حل كامل لجميع القضايا الخلافية، ولذلك يجب التقارب معهم من خلال حلول جزئية دون اتفاق كامل، ويرون أن تنفيذ الخطوات الجزئية كفيلاً بأن يخدم إسرائيل.

وأكد أن الإسرائيليين المؤيدين لإعلان دولة فلسطينية مستعدون لأن تدفع إسرائيل ثمنًا باهظًا مقابل التقدم الطفيف في الطريق الذي يعتبرونه صحيحًا مع الفلسطينيين. ويتمثل هذا الثمن في إحداث انقسام كبير في المجتمع الإسرائيلي، ولن يحصلوا على ما يطلبونه من الفلسطينيين أو الأسرة الدولية، وهو ما يذكر بما حصل عشية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005 -الذي وصفه الكاتب بعملية طرد الإسرائيليين من غزة- حين روج أصحاب الخطة حينها لأنها سوف تجلب تضامنًا دوليًا مع إسرائيل، وهو ما استمر فقط عدة أشهر.

أما الاتجاه الثاني من أصحاب الخطوات الأحادية فيشمل أولئك الداعين لفرض القانون الإسرائيلي على مناطق "سي" في الضفة الغربية، مما سيؤثر سلبا وبصورة خطيرة على علاقات إسرائيل مع دول العالم، التي قد تذهب لإعلان تصريحات - وربما قرارات- أكثر خطورة مما هي عليه اليوم ضد إسرائيل، بما في ذلك تفعيل المقاطعة ضدها.

وأكد عميدروور أن جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك) يمكن له العمل بشكل مجد وفعال في مناطق يسيطر عليها الجيش وليس الكنيست، لأن أحد الدوافع القوية للإسرائيليين للسكن في الضفة الغربية هو الاستقرار الأمني، ولذلك فإن فرض القانون الإسرائيلي عليها سيحرم إسرائيل من أي تبرير للدفاع عن هذه الخطوة أمام العالم في الوضع الحالي.

مصادر أمنية بتل أبيب: واشنطن أخفقت باليمن والحملة العسكرية السعودية هي أنباء جيدة لإسرائيل ويتحتم عليهم منع الحوثيين من السيطرة على باب المندب

الناصرة - "رأي اليوم" - من زهير أندراوس: 2016\5\14

قبل أسابيع، أصدرت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تحذيراً إلى السفن التجارية الإسرائيلية بوجود التعاطي مع الشاطئ اليمني كشاطئ دولة معادية. ووفق المعلق العسكري في صحيفة "يديعوت أحرونوت" أليكس فيشمان فإن لهذا التحذير آثاراً على مسارات الإبحار ومستوى التأهب والحراسة للسفن الإسرائيلية التي تجتاز مختلف منافذ مضيق باب المندب وتدخل البحر الأحمر.

وبحسبه، فإنه ومنذ أن سيطر الحوثيون على العاصمة صنعاء وميناء الحديدة، الميناء اليمني المركزي في البحر الأحمر، أشارت الصورة الإستراتيجية إلى بداية انهيار النظام في اليمن، الذي يستند إلى السعودية وأمريكا، مقابل إقامة نظام جديد يستند إلى إيران، وقد مرّت أيام منذ سقوط ميناء الحديدة في أيدي الحوثيين فأنزلت السفن الإيرانية رجال الحرس الثوري ووسائل قتالية، بما فيها طائرات قتالية أيضاً، بحسب مزاعمه.

ووفقاً له، منذ عدة أسابيع تدق ساعة القنبلة الإيرانية في إحدى النقاط الإستراتيجية الساخنة في المعمورة: منافذ مضيق باب المندب المؤدية إلى قناة السويس، أما الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا فتصمت وتنسق.

كما أشار إلى أنّ السيطرة الإيرانية على اليمن بالنسبة لإسرائيل تعني خطراً على الإبحار في ظلّ الأزمة. وأكد أنّه في تل أبيب يتحدّث المسؤولون منذ الآن عن خيار نصب صواريخ بر- بحر على الشاطئ اليمني، ما يلحق ضرراً بمسار حيوي بحري لإسرائيل من الشرق، تماماً مثلما تنصب مثل هذه الصواريخ اليوم على الشاطئ السوري واللبناني، تهدد الإبحار إلى موانئ حيفا، وفي المستقبل غير البعيد ميناء أسدود أيضاً.

وبرأيه، فإنّ سقوط اليمن في أيادٍ إيرانية سيُعزز المحور الراديكالي الذي يهدد إسرائيل، وبذلك تجد إسرائيل نفسها مرة أخرى في الجانب نفسه من المتراس مع الدول العربية "المعتدلة"، غير أن المصلحة المشتركة لتل أبيب والرياض ودول الخليج لا يمكن إظهارها إلى العلن ولا حتى ترجمتها لتعزيز مكانتها الإقليمية، إضافة إلى فرصة قطف ثمار إستراتيجية حيوية لأمن إسرائيل، كما قال.

وتابع أنّ السعوديين فهموا جيداً أنّ الغرب لا يعتزم التدخل أكثر بشكل مباشر في اليمن. وتوصلوا إلى الاستنتاج بأنّه من أجل حماية مصالح السعودية يمكنهم أن يعتمدوا على أنفسهم فقط، أمّا إسرائيل فلم يتبقّ أمامها غير المتابعة والتلمي للسعوديين بنصر سريع وجارف يعيد الوضع إلى سابق عهده ويطردهم الإيرانيين من البحر الأحمر.

أمّا المعلق الأمني في موقع "يديعوت أحرونوت" رون بن يشاي فقال إنّ أمريكا أخفقت مجدداً هذه المرة، حيث استهانت بالقدرة العسكرية للحوثيين المدعومين من إيران، وأضاف: الأمريكيون يفهمون أيضاً الأهمية الإستراتيجية للسيطرة على مضيق

باب المنذب من قبل الحوثيين، الذين يسيطرون الآن على مدخل البحر الأحمر من المحيط الهندي. لكنّ الرئيس أوباما مصر بشدة على الحاجة لمحاربة فرع تنظيم القاعدة في اليمن لدرجة أنّه فشل بملاحظة الخطر الأكبر الذي يتطور أمام أعينه.

وتابع: الأمريكيون يفضلون "القيادة من الخلف"، كما فعلوا في ليبيا، وفي الوقت نفسه يظلّون بعيدين عن الأنظار، فهم يوفّرون معلومات استخبارية فقط للسعوديين حول أهداف داخل اليمن وعن تقدم القوات الحوثية باتجاه عاصمة جنوب اليمن، عدن، وتجاه مضيق باب المنذب، لكنّ الفشل الأمريكي في اليمن هو ليس الأمر المركزي هنا، فسيطرة الحوثيين على جنوب اليمن والتهديد عند مضيق باب المنذب هو الخطر الحقيقي، لأنّه يسمح لإيران بمنع حركة الملاحة الدولية عن طريق قناة السويس والبحر الأحمر إلى آسيا وشرق أفريقيا في كلّ لحظة. وبرأيه، يُعتبر التهديد باعتراض أحد أكبر خطوط الملاحة العالمية هو في الواقع تهديداً عالمياً يؤثر أيضاً على أوروبا، لكنه يؤثر بالأساس على الدول التي تعتمد على قناة السويس والبحر الأحمر كخطوط الملاحة التجارية الأساس.

لافتاً إلى أنّ إسرائيل موجودة في أعلى هذه اللائحة، ويمكن لإيران أن تهتد بسهولة كلاً من مصر، السودان، الأردن، السعودية وإثيوبيا. وأضاف أنّ المصلحة الإسرائيلية واضحة، خطوط التهريب الإيرانية إلى قطاع غزة تمر عبر مضيق باب المنذب وعبر اليمن، التي تعتبر قاعدة ثانوية بالنسبة للإيرانيين في طريقهم نحو السودان عندما يحاولون تهريب أسلحة عن طريق السودان إلى مصر، ومن هناك إلى قطاع غزة عن طريق الأنفاق. هذه القاعدة تزداد قوة حالياً، على الرغم من أنّ السودان لم تعد حليفة إيران، وهذا تطور مهم.

لكن الخطر على خطوط الشحن الإسرائيلية في حال سيطر الحوثيون على الجانب اليمني من مضيق باب المنذب أصبح جدياً خصوصاً من الناحية الاقتصادية. وختم بن يشاي قائلاً إنّّه رغم الحرب في اليمن، إلّا أن الحملة العسكرية السعودية هي أنباء جيدة بالنسبة لإسرائيل، ولم يتبق لنا سوى أن نتمنى لهم كل التوفيق، لأنّه لا يمكن الاعتماد على الأمريكيين بعد الآن، بحسب تعبيره.

شبكات اللوبي الإسرائيلي في الدهاليز الأوروبية

2016\5\14

العربي الجديد

لندن - نواف التميمي

كشف "منتدى التواصل الأوروبي الفلسطيني"، أمس الجمعة، في لندن، عن تقرير غير مسبوق، يرصد جوانب مثيرة من هوية بعض منظمات "اللوبي الإسرائيلي في الاتحاد الأوروبي"، لا سيما المؤسسات الناشطة في محيط بروكسل، عاصمة ومقر صنع القرار في الاتحاد الأوروبي. يقدّم التقرير الذي أعدّه أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة باث البريطانية البروفيسور ديفيد ميلر، والباحث والصحافي ديفيد كرونين، والأستاذة الأميركية الزائرة في جامعة جوهانسبيرغ في جنوب أفريقيا سارة ماروسيك، بيانات موثقة عن هوية كثير من مجموعات الضغط الأوروبية التي تتلقى تمويلاً مباشراً من اللوبي الإسرائيلي في أوروبا، مقابل دعم الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع في الضفة الغربية. كما يكشف التقرير عن الضغط الذي يمارسه اللوبي المؤيد لإسرائيل على أعضاء البرلمان الأوروبي للحيلولة دون أي قرار لا يتناسب ومصالح إسرائيل، مثل فرض العقوبات أو المقاطعة أو حتى مجرد الإدانة في ما يتعلق بانتهاكاتها لحقوق الإنسان.

ويحلل التقرير الذي جاء في حوالي 75 صفحة باللغة الإنجليزية، أدوات وأساليب اللوبي المؤيد لإسرائيل لتقويض الحملات لشعبية العاملة من أجل العدالة في فلسطين، وتضليل الرأي العام الأوروبي، مع التركيز على إظهار العلاقات المميزة بين أوروبا ودولة إسرائيل "الديمقراطية". إضافة إلى ما يكشفه تقرير "اللوبي الإسرائيلي والاتحاد الأوروبي" عن الطابع العابر للأطلسي في تمويل اللوبي الإسرائيلي، خصوصاً أن معظم المجموعات الموالية لإسرائيل التي تم إطلاقها حديثاً في بروكسل لها صلات مالية و/أو تنظيمية مع بعض العناصر الأكثر يمينية وعداءً للإسلام من اللوبي الإسرائيلي القوي في الولايات المتحدة.

يبدأ التقرير بإبراز التضليل الذي يمارسه الخطاب الدعائي الإسرائيلي، من قبيل الادعاء بأن "مقتل أكثر من ألفي فلسطيني أثناء الحرب على غزة في العام 2014، إنما كان بسبب استخدام حركة حماس المدنيين كدروع بشرية"، وكيف أن هذا الخطاب "الدعائي التضليلي" سرعان ما يتردد في الدوائر الرسمية الأوروبية، من دون أي اعتبار من هذه الدوائر للرواية الفلسطينية، وحقيقة ما تقوم به حكومة بنيامين نتنياهو والجيش الإسرائيلي من عدوان قاسٍ ضد المدنيين في أكثر مناطق العالم اكتظاظاً بالسكان، مع تجاهل كامل لانتهاكات إسرائيل المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار للعام 2012 مع حركة حماس. والأهم من ذلك مُسارعة الدوائر الرسمية الأوروبية إلى تبني خطاب يُصوّر "إسرائيل على أنها الضحية" ويتجاهل احتلالها للأراضي الفلسطينية، وما تمارسه من سياسات تهويد وتطهير عرقي واستيطان واعتقال وإبعاد بحق المواطنين في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وحصار ظالم لقطاع غزة. ودون الإشارة أيضاً إلى إسرائيل وما تمارسه من سياسات الفصل العنصري.

ويرصد التقرير أهم العناوين التي يتمحور حولها الخطاب الإعلامي المؤيد لإسرائيل، بما في ذلك "لوم المسلمين المتطرفين وتحميل المسلمين مسؤولية الإرهاب" الذي يتهدد أوروبا، والتحريض على المقاومة الفلسطينية، وعلى وجه الخصوص حركة "حماس"، والتحريض على إيران وحزب الله. في المقابل، تمارس منظمات اللوبي الإسرائيلي مراقبة صارمة على منتقدي إسرائيل، مع السعي إلى إسكات الأصوات "المعادية للسامية".

وهذه المقدمة، يُهدد التقرير إلى البحث أكثر في خبايا الشبكة الدولية من جماعات الضغط، التي تدفع السياسيين الغربيين لقبول "الرواية الإسرائيلية"، والترويج لأفكار دعائية من قبيل أن إسرائيل "دولة ديمقراطية"، وأن ما تقوم به مجرد دفاع عن النفس ضد الهجمات الصاروخية الفلسطينية. وغالباً ما تعمل هذه المجموعات معاً، وبالتنسيق الوثيق مع الحكومة الإسرائيلية ودبلوماسيها، لتكوين ما يُعرف باسم "اللوبي الإسرائيلي". ويوضح التقرير أن مصطلح "اللوبي الإسرائيلي" يشير إلى مجموعة من المؤسسات البحثية والرأي، وجماعات الضغط، والمنظمات الإعلامية، ومن يقف وراء هذه المجموعات في الحكومة الإسرائيلية، أو غيرها من المؤسسات "المحافظة"، ومصادر التمويل الأخرى. ويؤكد الباحثون أن مصطلح "اللوبي الإسرائيلي" لا يشير بأي حال إلى منظمات متجانسة، وإنما يُستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى ائتلاف فضفاض من الأفراد والمنظمات التي تمثل مصالح متنوعة، ولكنها جميعاً تعمل بنشاط من أجل صياغة سياسة مؤيدة لإسرائيل، كما أن مصطلح "اللوبي الإسرائيلي" يظل قاصراً عن تغطية كل المجموعات والمنظمات التي هي جزء من الحركة الصهيونية على نطاق أوسع.

أصدقاء إسرائيل

من أهم المنظمات التي يرصد التقرير نشاطها، مجموعة "أصدقاء إسرائيل في أوروبا" التي أسسها أعضاء من حزب المحافظين البريطاني عام 2006، وتعدّ أكثر جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل نفوذاً في بروكسل. وتمثل هذه المجموعة مجموعات اللوبي الإسرائيلي في بريطانيا، لا سيما "مجموعة أصدقاء إسرائيل في حزب المحافظين"، ومجموعة "أصدقاء إسرائيل في حزب العمال"، ومجموعة "أصدقاء إسرائيل في الحزب الليبرالي الديمقراطي". وتزامن تأسيس مجموعة "أصدقاء إسرائيل" في أوروبا مع تزايد تأييد فصائل اليمين المتطرف في أوروبا لإسرائيل، حيث رأت جماعات يمينية متطرفة في الفاشيين الجدد في إسرائيل حليفاً محتملاً في معركتهم ضد "التهديد الإسلامي".

والرئيس المؤسس لمجموعة أصدقاء إسرائيل الأوروبية، هو ستيفوارت بولاك، الذي ترأس مجموعة "أصدقاء إسرائيل" في حزب المحافظين البريطاني في الفترة من 1989 حتى 2015. وقد ورد اسمه كواحد من المئة شخصية يمينية الأكثر نفوذاً في المملكة المتحدة، في القائمة التي نشرتها صحيفة "ديلي تلغراف" عام 2007. وفي خطاب ألقاه عضو البرلمان الأوروبي عن حزب

المحافظين البريطاني، تشارلز تانوك، بمناسبة الإعلان عن تأسيس "مجموعة أصدقاء إسرائيل في أوروبا"، قال: "نحن نعمل بجهود عالية في البرلمان الأوروبي على مدى سنوات طويلة لبناء شبكة من أصدقاء إسرائيل، وقد تحقق ذلك الليلة".

وتظهر الأوراق التي قَدّمت إلى السلطات البلجيكية، أن "مجموعة أصدقاء إسرائيل في أوروبا" تأسست رسمياً كمؤسسة غير ربحية من قبل ستيوارت بولوك، ومارك كوغن، وهو أكاديمي بلجيكي، وهدفها المعلن هو توحيد مختلف الجماعات الموالية لإسرائيل داخل البرلمانات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي، من خلال تنسيق أنشطتها والجمع بينها في مجموعة واحدة في البرلمان الأوروبي.

أما المنظمة الثانية التي يتناولها التقرير، فهي "مبادرة أصدقاء إسرائيل" التي تم الإعلان عن تأسيسها في باريس في 31 مايو/ أيار 2010. وطبقاً للمعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للمبادرة التي ترأسها رئيس الوزراء الإسباني السابق خوسيه ماريّا أزنانر، فإن تأسيس المبادرة جاء رداً على "حملة غير مسبوقة" من "نزع الشرعية" شنها "أعداء الدولة اليهودية"، مدعومين من عدد من المؤسسات الدولية، ضد إسرائيل التي هي "جزء لا يتجزأ من الغرب، فإما نصمد معاً أو نسقط معاً".

وتزامن إطلاق هذه المبادرة في اليوم نفسه مع مهاجمة القوات الإسرائيلية لسفينة مرمرة التركية التي كانت تحاول كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، ما أسفر عن مقتل تسعة نشطاء. وشارك في تأسيس المبادرة كل من: الملياردير الإيطالي الأميركي روبرت أغوستاينيللي، السفير الأميركي السابق إلى الأمم المتحدة جون بولتون، رئيس بيرو السابق أليخاندرو توليدو.

ويقدّم التقرير قائمة طويلة بأسماء منظمات أخرى تنشط في بروكسل من أجل دعم إسرائيل، أو توطيد العلاقات الأمنية والعسكرية والتجارية والصناعية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي مثل "المؤسسة الأوروبية لأجل الديمقراطية"، "الجمعية الأوروبية الإسرائيلية للصحافة"، "مؤسسة حلفاء إسرائيل"، "التحالف الأوروبي لأجل إسرائيل"، "مجموعة القادة الأوروبيين" (جويش نيوز ون)، "المركز الأوروبي للمعلومات الاستراتيجية والأمن".

ويذكر التقرير أن جهود "أصدقاء إسرائيل في أوروبا" و"مبادرة أصدقاء إسرائيل" توجّهت في السنوات الأخيرة نحو المنظمات اليمينية الأوروبية التي باتت تركز بدرجة أقل على معاداة السامية، مقابل التحوّل لكرهية الإسلام، وترى في إسرائيل حليفاً مُحتملاً في المعركة مع الإسلام.

جمع المعلومات

يقول معدو التقرير إنهم اعتمدوا في عملهم على منهج بحث يُعرف باسم "البحث في بناء السلطة"، ويقوم على بُعدي: تحليل الشبكة، وتحليل المحتوى. تحليل الشبكة، يقدّم خرائط للأفراد والمنظمات وصلاتهم، ومدى تأثيرهم على السلطة. أما تحليل المحتوى، فيبحث في تحليل الفكر والسياسات التي تجمع هذه المنظمات. أما عن جمع المعلومات، فيقول معدو التقرير إنهم اعتمدوا على المواد المتوفرة على الإنترنت، بالإضافة إلى ما أمكن الوصول إليه من وثائق، ومنشورات داخلية، وبيانات، ولا سيما الوثائق المالية المقدمة من قبل المؤسسات الخيرية الأميركية لدائرة ضريبة الدخل، وإلى حد أقل على التقارير المالية المقدمة من الجمعيات الخيرية إلى مفوضية المؤسسات الخيرية في المملكة المتحدة. وحسب معدي التقرير، فإن هذه الوثائق تُعدّ مصدراً مهماً لتعقب الأموال التي تتدفق على جماعات الضغط المختلفة، وتقدّم أدلة عن المنظمات والأفراد الذين يمولون اللوبي الإسرائيلي، وصلاتها مع المصالح الاقتصادية والسياسية، لأن المال هو شريان الحياة لجماعات الضغط، كما يقول التقرير.

وفي ما يتعلق بتمويل منظمات اللوبي الإسرائيلي في الاتحاد الأوروبي، يورد التقرير قائمة طويلة من أسماء المنظمات والهيئات والأفراد الذين يقدمون الدعم المالي لجماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل، مثل قطاع الصناعات الفضائية الإسرائيلي، الذي يُعتبر، حسب التقرير، من أول داعمي "أصدقاء إسرائيل في أوروبا"، ثم هناك قطاع الصناعات العسكرية. ويشير التقرير كذلك إلى حجم التمويل الذي يتدفق من الولايات المتحدة إلى اللوبي الإسرائيلي الأوروبي، من أفراد أمثال الملياردير ألكسندر ماشكيفتش، الملياردير شيلدون أدلسون (المقرّب من نتنياهو)، والسياسي اليميني دانيال بيبس، ومن منظمات مثل "منتدى الشرق الأوسط" الذي ينشط في بث الدعاية المعادية للإسلام على ضفتي الأطلسي، و"معهد الشرق الأوسط للأبحاث" ومؤسسة "ستاند وذاص".

يُذكر أن التقرير أنجز بدعم من "منتدى التواصل الأوروبي الفلسطيني" ومؤسسة "المصلحة العامة للتحقيقات". و"منتدى التواصل الأوروبي الفلسطيني" (EuroPal Form)، هو منظمة مستقلة للدفاع عن الحقوق الفلسطينية، ويعمل لبناء علاقات مع المؤسسات الرسمية والمجتمعية والأفراد في جميع أنحاء أوروبا لنشر الوعي بحقيقة القضية الفلسطينية، وتكوين رأي عام إيجابي وبناء لجهة الحقوق الفلسطينية. ويهدف المنتدى إلى تعزيز الحوار والتفاهم بين الفلسطينيين وصنّاع القرار الأوروبيين، وصولاً إلى سياسة خارجية أوروبية عادلة ومنصفة لحقوق الإنسان الفلسطيني، ومؤيدة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. أما مؤسسة "المصلحة العامة للتحقيقات" المعروفة باسم "Spin watch"، فهي مؤسسة غير ربحية مستقلة، تأسست عام 2004، وتعمل على نشر الوعي لفهم دور العلاقات العامة، والدعاية، وجماعات الضغط في حشد التأييد لجهة المصالح التي تدعمها.

على إسرائيل وضع خطة استراتيجية للخمسين سنة القادمة تحدد فيها رؤياها السياسية الاقتصادية والاجتماعية وبالاساس الحدود أين تبدأ وأين تنتهي

2016/5/13

معاريف

بقلم: اودي سيغال

احتفلت اسرائيل بـ 68 سنة على استقلالها. وهي الان وكأنها في التقاعد. ولكنها شابة جدا بالنسبة لدول اخرى. دولة قامت بعصف، نجت ضد كل الاحتمالات وحافظت بشكل مثير للانفعال على الديمقراطية رغم الهزات الهائلة التي شهدتها: حروب، مواجهات داخلية، اغتيال رئيس وزراء وتغييرات للحكم.

عند مراجعة الجداول، نجد أن اسرائيل في وضع جيد. بل جيد جدا. مدى العمر، جودة المعيشة، الناتج القومي الخام، مصادر الطاقة، نسبة الدين – الانتاج، وضع الامن القومي وحتى الوضع الاجتماعي. هذا لا يعني انه يجب الجلوس على كرسي مريح على البحر والتصديق بان كل شيء سيكون على ما يرام. العكس هو الصحيح.

ينبغي التمسك بالوضع الجيد نسبيا، والنظر الى الوراء الى العجبة التي خلقناها هنا، والتندر على المعجزات التي وقعت لنا، وتشمير الاكام واصلاح نقاط الخلل الشديدة. لا نخاف، لا ننتظر ان يأتي السلام او نشهد التجسد الالهي، الا نتذكر ونتهم براك اوباما، العرب والعالم اللاسامي؛ بل ان نعمل ما عمله هنا في البداية اولئك الذين اقاموا الدولة: ان نتناول المعول، القبعة وان نبدأ بالعمل. وهذه هي الامور التي تحتاج الى اصلاح على عجل.

خطة استراتيجية

على اسرائيل أن تقرر ماذا تريد. هكذا ببساطة، ولكن الحقيقة أليمة. ما هي الرؤيا؟ ماذا تريد اسرائيل أن تكون في المجال الاقتصادي، الاجتماعي، ما هي اهدافها في العالم، ما هي الاتجاهات التي ستضمن أمنها، ازدهارها ومساهمتها في القوة

ولباقي العالم؟ أسئلة ساذجة وصبيانية ظاهرا، ولكن الاشخاص الذين اقاموا الدولة، جاءوا مع رؤيا وايديولوجيا. ارادوا أن يقيموا شيئا ما جديدا، وطننا مستقلا للشعب اليهودي، ومعظمهم ارادوا ان يقيموا نموذجا مميزا لمجتمع اشتراكي مشترك.

كل الاشخاص الذين اقاموا الدولة كانوا - لا تقولوا هذا بصوت عال - يساريين. فقد أمنوا بالتعاون وبالتوزيع، بالتواضع وبالعمل العبري، ومعظمهم ايضا آمنوا بستانين. وقد فشلوا. اقاموا الكيبوتسات، النموذج الافضل الذي بني في أي وقت من الاوقات للمجتمع التعاوني الناجح، ولكن السنوات والحياة، الواقع وطبيعة الانسان أدت بالفكرة الاصلية الى الافلاس. فماذا إذن؟ على الطريق حددوا حدود الدولة، صمموا الحكم، غرسوا قيمة التكافل المتبادل وكانوا جزءا من تجربة اجتماعية مشوقة. لقد جاءوا مع فكرة مرتبة، مع حدث، مع استراتيجية.

على اسرائيل أن تعد خطة. لا خطة مئة يوم ولا خطة خماسية، بل خطة استراتيجية شاملة تبحث في الرؤيا، في النموذج الاقتصادي، في الحدود وفي القيم التي ستوجهها في الخمسين سنة التالية. الان، حين يتغير كل شيء، العالم في فوضى، والشرق الاوسط في عاصفة تغيره تماما، هذا هو الزمن الافضل لوضع الخطط.

بعد سنتين ستحتفل اسرائيل بسبعين سنة. وحسب بعض الذكريات التاريخية، هذا هي الفترة الزمنية الاطول التي يسيطر فيها يهود في بلاد اسرائيل. 70 سنة كانت في عهد الحشمونائيين، وعندها خربت بسبب كراهية عابثة. ما هي الخطة هذه المرة؟

رؤيا اجتماعية

المشكلة الاكبر في اسرائيل هي الفوارق الاجتماعية. وضع الناجين من الكارثة، ضائقة المهاجرين من اثيوبيا، الفقر وانعدام البنى التحتية في بلدات المحيط. اسرائيل التي كانت مجتمع رفاه اشتراكي أصبحت مجتمعا غربيا رأسماليا. كانت لهذه فضائل هائلة: التنمية، الحداثة والمبادرة للجميع. واليوم اسرائيل هي مكان اكثر تنافسا وجذبا من دول اخرى.

هذه النقلة - من العمل، الرفاه والتضامن الى المال والمادية - غيرت المجتمع وعمقت الفارق بين الجهتين. الاسهل هو القول انه يجب أن نأخذ من الاغنياء ونعطي الفقراء. أي هراء، فروبين هود في النهاية كان سراقا. وبالتالي فقبل أن نشجب اصحاب الملايين، ممن كسبوا اموالهم باستقامة تعالوا نفكر ماذا نفعل كي نغير النظام من الاساس.

العالم يتغير ومفهوم العمل ينقلب. يحتمل ان بعد بضع سنوات نصف المهن القائمة ستكون لا حاجة لها وتوزيع المال - العمل سيكون مختلفا تماما. كيف نستغل الثورة كي نقلص الفجوة ونضمن لكل مواطن ان تكون امكانية حياة مرضية في مجال التعليم، الصحة، السكن والمعيشة؟ ثمة حاجة الى خطة تعنى بالتغييرات الجوهرية في المداخل، في الضرائب وفي توزيع المقدرات.

الحدود

اسرائيل ملزمة بان تعلن اين تبدأ واين تنتهي. دون صلة بمدى اداء ابو مازن او الاسد. يجب ان نعد خطة تتضمن الاثمان والكلفات، الفضائل والنواقص وان نقرر - في استفتاء شعبي اذا كانت حاجة - ما هي الرؤيا الاستيطانية لاسرائيل وما هي الحدود.

مثلا، هل هضبة الجولان في الداخل وبكل ثمن. واذا كان كذلك، فهل نزيل الالغام من اراضيها، ام ربما نجعلها مركزا للمساعدة الطبية والانسانية، مع اقامة مستشفى للدول الاسكندنافية، تقدم المساعدة لمصابي الحرب الاهلية في الدولة وبعد ذلك مع فتح مركز مخاخ العظم لمعالجة السرطان في العالم العربي. خطوة كهذه ستعطي اشارة في أنه من الافضل لهضبة الجولان أن تبقى تحت سيطرة اسرائيل.



وماذا عن المناطق؟ هل نبقمها، وإذا كان نعم، فهل الكل ام الجزء فقط؟ وماذا سيكون مع العرب الذين يعيشون هناك؟ هل نعانقهم كمواطنين أم نخلق لهم خطة بديلة وندفعهم نحو الاردن أو مصر. او ربما نواصل هكذا، نصف قهوة، نصف شاي. مرة اخرى أن نفحص الفضائل والنواقص، ان نفحص الثمن والمخاطرة. ليس كي نحقق عناوين رئيسة، بل كي نبلور طريقاً ورؤياً.

وهناك ايضاً امور اخرى: كيف نحصن حدود السلام مع الاردن ومصر؟ الجدار هام ولكنه ليس كافياً. ربما نبادر الى متنزه سياحي مشترك بين العقبة والعريش. ربما نبادر الى ريفيرا شرق اوسطية تبين لماذا من المجدي ان يكون سلام؟ لا تقفوا لي مع داعش. التنظيم يوجد في سيناء لان مصر دحرت البدو وسلبت منهم الشواطئ وجعلتهم مهربي مخدرات، نساء، لاجئين وسلاح. كل شيء هو اقتصاد، ولهذا مطلوب خطة.

الوحدات السرية لجيش الاحتلال: فرق المستعربين ومتابعة قصور العرب

القدس المحتلة . نضال محمد وتد العربي الجديد 14\5\2016

خصّصت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، في عددها الصادر يوم الأربعاء، في خطوة غير مألوفة، عدداً من صفحاتها، تحت عنوان "أسرار الجيش الإسرائيلي". عنوان براق ومشوّق للقارئ الإسرائيلي للوهلة الأولى، لكنه قد يكون أيضاً رسالة للأطراف الأخرى وراء الحدود، لتثبيت المقولة الإسرائيلية عن "ذراع الجيش الطويلة". واختارت الصحيفة، إمعاناً في التشويق، عنواناً فرعياً في "ملحق الاستقلال" (ما تسميه إسرائيل "استقلال" دولة الاحتلال، أي النكبة)، وهو "جنود من وحدة لوطر يتدربون على السيطرة على فندق في إيلات، وجنود يراقبون قصر (الرئيس السوري بشار) الأسد".

ومع أن الغاية من التقرير دعائية كما يبدو، سواء لجهة استعادة شعبية الجيش في نظر الإسرائيليين، أم للإشارة إلى القوة العسكرية لمن هم وراء الحدود، ولعلّ هذا هو الأرجح، إلا أنه يبدو مفيداً استعراض ما جاء في التقرير المذكور، مع الأخذ مسبقاً بأهدافه الدعائية، لأن الجيوش والدول لا تكشف عادة عن أذرعها السرية وتكتفي بمسمى الوحدات السرية والوحدات المختارة.

وحدة المستعربين "دوفدوفان" (الكرز)

تُشكّل هذه الوحدة، التي تأسست عام 1986، رأس الحربة لدى قوات الجيش الإسرائيلي، في اقتحام التظاهرات، من خلال تنكّر أفرادها بالزي الفلسطيني الشعبي، مع ما يرافق ذلك عادة من حمل حجارة أو إلقاء خطبة فلسطينية والتلثم خلال المواجهات، بحجة "عدم كشف هوية أصحابها خوفاً من تسليم العملاء لهم أو الإيقاع بهم".

وقد نشطت هذه الوحدة بشكل خاص ومكثّف للغاية في الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987 . 1993). كما أُعيد تفعيلها بشكل أكبر أيضاً خلال الانتفاضة الثانية (2000 . 2005). وارتبط اسم الوحدة بعدد كبير من الاعتقالات والتصفيات التي نفّذها أفرادها ضد ناشطي الانتفاضة الأولى والثانية، في وضح النهار. ولا تزال الوحدة تنشط في مدن الضفة الغربية المحتلة، خصوصاً في نقاط الاحتكاك مثل القدس المحتلة، وعند تنظيم احتجاجات شعبية في مدن الضفة، إذ ينضم أفراد الوحدة للمتظاهرين، حتى يتمكنوا من تحديد هوية المنظمين أو البارزين في عملية الاحتجاج، لإعطاء الإشارة بالانقضاض عليهم لاعتقالهم، أو تصفيتهم وإعدامهم ميدانياً.

سرية الكوماندو البحرية 13 (شايطيت 13) خلافاً لأعضاء وحدة "دوفدوفان"، الذين ينشطون علناً في قلب المدن الفلسطينية في الأراضي المحتلة، خلال المواجهات، فإن أفراد السرية 13 التابعة للكوماندو البحري، ينشطون أساساً في العمليات السرية لجيش الاحتلال. ويكون نشاطهم موجّهاً عادة لعمليات إنزال في الدول العربية، وعلى رأسها بطبيعة الحال

لبنان، إذ كان أفراد هذه السرية مسؤولين عن عمليات اغتيال عدد كبير من قادة وعناصر المقاومة الفلسطينية في لبنان، ولاحقاً عدد من عناصر حزب الله.

ووفقاً لـ"يديعوت أحرونوت"، فإن "مدينة عتليت التاريخية التي أفرغتها إسرائيل من سكانها الفلسطينيين، تُشكّل مقراً لقاعدة الكوماندو، وتدريباتهم، التي تُدمج أيضاً بتدريبات عسكرية لوحادات البرّ، لا القوات البحرية. ويستعين أعضاء هذه السرية في عملياتهم وراء الحدود، التي تقوم على التسلّل عبر الشواطئ، بجملة من المعدات والوسائل المتطورة. كما يتزيّن أفرادها بشعار الخفاش، للدلالة على نشاطهم السري في الظلام وتحت جناح الليل".

البئر العميقة تحت الأرض

هو الاسم المستخدم للإشارة إلى مقرّ القيادة العليا لعمليات جيش الاحتلال، في قلب تل أبيب، تحت سطح الأرض، الذي تتمّ عبره عملية مراقبة كافة الجبهات والعمليات الجارية، ومتابعتها. وهو مركز يعمل بشكل دائم. وإلى هذا المقر تصل كافة التقارير والمعلومات، وكل تفصيل صغير وكبير، فضلاً عن تطور العمليات المختلفة لمختلف الأذرع، ويتم تبادل المعلومات وتشبيكها لبلورة تقدير للموقف العام يرفع للقيادة العسكرية والأمنية العليا.

سرية كوماندو أغوز سرية كوماندو برية، تتدرب وتختص بحرب العصابات والقتال في الأماكن الجبلية الوعرة. تشكّلت الوحدة عام 1995، تحديداً لمواجهة حزب الله، وقد أخذت هذه السرية اسمها من اسم سرية كوماندو التاريخية التي كانت في الجيش الإسرائيلي في عهد ماضية، وتتبع لوحدة غولاني. وقد تم تغيير شارة الوحدة، ومنحها شارة كوماندو، مع تغيير لون حذاء الجنود فيها للأحمر.

السرية البحرية 3

سرية تقوم أساساً على جنود سلاح البحرية في السفن الحربية، والزوارق المحملة بالصواريخ. تُركّز السرية نشاطها في الاستعداد لعمليات الاعتراض في قلب البحر، والقتال قبالة الشواطئ اللبنانية، وإذا لزم الأمر توقّف غطاءً من القصف الصاروخي. وفي السنوات الأخيرة، تم تعريف مهام هذه السرية مجدداً بـ"حفظ وحماية المنشآت الاستراتيجية لإسرائيل في عمق البحر"، خصوصاً حقول الغاز ومنصات استخراجها. وبحسب "يديعوت أحرونوت"، فإن "المساحة الكلية التي تغطي هذه السرية حمايتها هي ضعف مساحة إسرائيل".

وحدة "لوطر" لحماية إيلات

وحدة كوماندو برية، تمتاز عن غيرها من الوحدات الخاصة، بكونها تتشكّل بالأساس من جنود الاحتياط. وهي وحدة تختصّ في الاستعداد لحماية مدينة إيلات وفنادقها، من عمليات اقتحام وسيطرة عليها من قبل عناصر فدائية، أو عناصر تابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) وتنظيمات جهادية سلفية باتت تنتشر في سيناء. كما تمتاز هذه الوحدة بأن كافة أفرادها هم من سكان مدينة إيلات نفسها، ممن قرروا العيش في المدينة بعد إنهاء خدمتهم في الجيش النظامي.

الكتيبة 33 لتأمين الحدود مع سيناء تأخذ اسمها من واقعة مقتل 33 مجنّدة في عصابات "البلماح" خلال حرب النكبة (1948)، بحسب الرواية الإسرائيلية. وتمتاز الكتيبة بكونها مختلطة، أي تضم في صفوفها جنوداً وجنديات يقومون بعمليات قتالية فعلية، بما في ذلك الاشتباك وإدارة المعارك. وهي أول كتيبة مختلطة في جيش الاحتلال. تختص هذه الكتيبة بتأمين الحدود الفلسطينية (المحتلة). المصرية على امتداد السياج الحدودي مع سيناء. وتنتشر الوحدة على امتداد هذا السياج، لمواجهة عناصر "داعش"، تحديداً بعد إعلان تنظيم "ولاية سيناء" مبايعته لـ"داعش". وقد تعرض أفراد الكتيبة قبل عامين لهجوم شرس واشتباك مع عناصر من تنظيم "القاعدة" أيضاً، وذلك قبل إعلان تأسيس "ولاية سيناء".

وحدة ماجلان للقتال الحضري في قلب المدن العربية

تعتبر من أهم وحدات القتال البري، التي تتدرب على القتال داخل المدن العربية (خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وليس المقصود مدن الداخل الفلسطيني). وقد أقام الجيش الإسرائيلي مدينة كاملة تحاكي التخطيط الحضري في المدن العربية، والأجواء الكاملة لهذه المدن، لناحية واجهات المباني، والطرق، والبني التحتية فيها. وقد تأسست هذه الوحدة قبل أكثر من 35 عاماً. وهي التي شارك عناصرها في القتال داخل العاصمة اللبنانية بيروت (1982)، وفي المدن الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، إبان عدوان "الصور الوافي" (2002) الذي شنّه رئيس الوزراء الراحل أرييل شارون، وانتهى باجتياح كامل المدن الفلسطينية. وعلى ما يبدو، فإن أفراداً من هذه الوحدة نشطوا في عمليات إسرائيلية في مدن عربية مختلفة.

وحدة الكومانندو ريمون لمواجهة غزة

تأسست هذه الوحدة عام 2010، وتخضع لقيادة المنطقة الجنوبية في جيش الاحتلال. ينشط أفراد الوحدة بعمليات علنية، ولكن أيضاً بعمليات سرية، تختص بتوغل أطقم منها في قطاع غزة. وبحسب الصور التي نشرتها "يديعوت أحرونوت"، فإنها وحدة برية تختص أيضاً بفضاء الاختفاء والاندماج مع المبنى الطبوغرافي للموقع ولون سطح الأرض فيه. ويستخدم مقاتلو الوحدة عربات تنقل خاصة بالطبيعة الرملية والصحراوية، تدعى "القطط البرية". وينتشر أفراد الوحدة على الحدود مع غزة، كما يجرون تدريبات في مناطق إيلات الجبلية.

وحدة المراقبة والتجسس البصرية 9900

وحدة خاصة يتمحور عملها في متابعة صور الأقمار الصناعية، والصور التي تلتقطها طائرات التجسس الإسرائيلية في مناطق مختلفة في الشرق الأوسط، سواء تلك المرسله خصيصاً لأوقات معلومة، أو الصور التي تلتقطها الطائرات من دون طيار. ويعمل عناصر هذه الوحدة على تحليل الصور التي تصل إلى مركز الوحدة، ومقارنتها بالصور المختلفة التي تتوفر من الأقمار الصناعية، ومن مصادر مختلفة، يعتمد عليها الجيش بأذرعها المختلفة لتأمين معلومات، سواء عن حجم القوات العسكرية للجيش العربية، أو مواقع انتشارها وتنقلاتها في داخل البلدان العربية.

وتوفر هذه الوحدة، في ساعات تنظيم عمليات توغل أو عمليات كومانندو سرية، المعلومات الخاصة بالوضع الميداني، وهي بمثابة وكالة مراقبة للدائرة الأوسع لوجود أفراد وعناصر الكومانندو. ويتلخص عمل أفراد الوحدة بترجمة الصور والمشاهد التي تصلهم عبر الشاشات والأقمار، إلى معلومات ميدانية.

سرية هيئة الأركان

هي السرية الأعلى مرتبة في جيش الاحتلال، ويشكل أفرادها والعاملون فيها المخزون البشري لقيادة أركان الجيش لاحقاً، وتوزيعهم على قيادات أذرع الجيش، بدءاً من قادة المناطق الرئيسية في جيش الاحتلال، مثل المنطقة الشمالية (الحدود مع سورية ولبنان)، والمنطقة الوسطى (الضفة الغربية)، والمنطقة الجنوبية (قطاع غزة). وقد نسج الاحتلال أساطير عن نشاط هذه الوحدة النخبوية والعمليات التي نفذتها وراء الحدود وفي قلب دول عربية، مثل عملية فردان (إبريل/ نيسان 1974 في بيروت)، واغتيال "الأمير الأحمر" علي حسن سلامة (يناير/ كانون الثاني 1979 في بيروت)، وعملية اغتيال خليل الوزير "أبو جهاد" (إبريل 1988 في تونس). ومن هذه الوحدة خرج عدد من قادة الجيش ووزراء الأمن، أشهرهم إيهود باراك، الذي شارك في عملية فردان، ووزير الأمن الحالي، موشيه يعالون، الذي شارك في عملية اغتيال خليل الوزير. كما خدم رئيس الحكومة الحالي، بنيامين نتنياهو، في هذه الوحدة عندما كان باراك قائداً لها.

*** تم بحمد الله ***